عقدة الأمن الداخلي وانعكاساتها على النظام السياسي العراقي: قراءة استراتيجية

***د. أحمد عبد الجبار عبد الله**

باحث من العراق

*دراسات دولية / جامعة بغداد
ahmed777alkredy@gmail.com

ملخص :

يسلط البحث الضوء على المعضلة الامنية في الداخل العراقي بالدرجة الاساس وتداعياتها على مجمل السياسات العامة وانعكاس ذلك على بنية النظام السياسي للبلد, عبر التشخيص الصحيح للأسباب الدافعة لذلك والوقوف على موضع الخلل فيها وطرح اماكن الضعف , ومن ثم ايجاد الحلول الناجعة لها من خلال تفحص التحول الذي شهده البلاد بعد العام 2003 وما رافق ذلك من تغييرات اثرت في مجمل العملية السياسية ولغاية يومنا الحالي , ويستعرض البحث مجمل المشاكل الامنية وطرق معالجاتها في محورين اساسيين يتناول المحور الاول اسباب اختلال الامن العراقي الداخلي ومن ثم تشخيصها في اربعة اسباب رئيسة تتمثل في تركيبة الدولة وفلسفة النظام السياسي , الامن التقليدي , الخلل في المواد القانونية والاخفاق في التطبيق , المجاميع المسلحة والسلاح المنفلت, كما يطرح البحث في المحور الثاني وسائل تحقيق الامن الداخلي العراقي وطرحها بالشكل الموضوعي من اجل وضع الحلول المناسبة لحل المعضلة الامنية بالمنهجية الصحيحة وفق ظروف وتداعيات البيئة المحلية بالدرجة الاساس والبيئة الاقليمية بشكل عام .

كلمات مفتاحية : النظام السياسي العراقي، تحديات الامن الداخلي، فلسفة الدولة، الامن التقليدي

The Internal Security Complex and Its Reflection on the Iraqi Political System: a Strategic Reading

Dr. Ahmed Abdul-Jabbar Abdullah
International Studies / University of Baghdad

ABSTRACT

The research sheds light on the security dilemma inside Iraq in the first place and its repercussions on the overall public policies and its reflection on the structure of the country's political system, through the correct diagnosis of the reasons that motivate this, identifying the location of the defect in it and putting forward the places of weakness, and then finding practical solutions to it by examining the transformation that the country witnessed after the year 2003 and the accompanying changes that affected the entire political process until the present day, and the research reviews the overall security problems and ways to address them in two main axes, Political, traditional security, flaws in legal materials and failure in implementation, armed groups and uncontrolled weapons, and the research in the second axis presents the means to achieve Iraqi internal security and put it in an objective form in order to develop appropriate solutions to solve the security dilemma with the correct methodology according to the conditions and repercussions of the local environment in the main and the environment regional in general.

KEY WORDS: The Iraqi political system, internal security challenges, state philosophy, traditional security

المقدمة:

يعد الأمن ركيزة من المرتكزات الأساسية في بناء الدولة وازدهارها ، إذ يعتمد تطور الدولة وتقدمها علمياً وتكنولوجياً في المجالات كافة على العامل الأمني ومدى استتبابه، فمن خلال الأمن يمكن للدولة ان تتمتع بنظام سياسي قوي متزن ومستقر، وبذلك تتجه نحو وضع الخطط الاستراتيجية المستقبلية ورسم السياسات العامة للبلد ومن ثم بناء نظام سياسي قوي ذو سياسة خارجية فعالة، وعكس ذلك تنشغل الدول بالاضطرابات الداخلية وزعزعة الاستقرار للنظام الداخلي بزرع الفتن والانقسامات فيما بين الشعب الواحد، وكثرة التظاهرات والمطالبة بأسقاط النظام السياسي سواء كان ذلك بدفع من الداخل ام من الخارج ، وعليه فإن الأمن يشكل معضلة كبيرة في كيان الدولة، لذلك لا بد من تدابير وخطط تسهم في جعله مستتباً ومستقراً،

يعد الأمن ركيزة من المرتكزات الأساسية في بناء الدولة وازدهارها

عبر ادراك كافة التهديدات الأمنية التي تمس السلم العام سواء كانت تهديدات (سياسية ، اقتصادية ، عسكرية ، بيئية ومجتمعية) تخص الثقافة والقيم والمعتقدات والحريات العامة أو الاتجار بالأعضاء البشرية والمخدرات والجريمة المنظمة أو التخلف والفقر والأمراض والكوارث الطبيعية وغير ذلك.

وهنا سنتناول الموضوع بكل وضوح وشفافية، من خلال التشخيص الدقيق والموضوعي للمشكلة، والتي تتمثل في حالة الخلل التي أصابت الأمن العراقي بعد كل هذه الفوضى التي مر بها البلد منذ العام 2003، ولا يزال يعاني منها حتى يومنا الحاضر .

من هنا تأتي أهمية الدراسة من أن الأمن هو عامل مهم في ديمومة النظام السياسي واستقراره والحفاظ على امن الدولة، فضلاً عن الحفاظ عن حياة المواطنين ومصالحهم، لذلك يسلط البحث الضوء على قضايا مهمة تعد السبب الحقيقي والفعلي لخلخلة الأمن، ومن ثم طرح الحلول والمعالجات الموضوعية من أجل حل المعضلة الأمنية وفق المعايير والسياقات المنهجية الصحيحة.

وعلى هذا الأساس فإن مشكلة الدراسة تتمثل في مدى استتباب الأمن واستقراره في الداخل للنظام السياسي الحالي، والتساؤلات التي تثار في هذا الصدد هي: مدى أهمية الأمن الداخلي للدولة؟ أسباب تخلخل الأمن الداخلي؟ تأثير الأمن الداخلي على ديمومة النظام السياسي واستقراره؟

وعليه فإن فرضية الدراسة تأتي في هذا السياق لتعالج المشكلة المطروحة التي تتمثل من ان الأمن الداخلي هو ركيزة النظام السياسي وجوهره وهو الضامن لحياة الدولة وديمومتها، وكلما تحقق الأمن والاستقرار الداخلي كلما ادى ذلك بالشكل الإيجابي على تماسك النظام وبالنتيجة ينعكس على أدائه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ... الخ للدولة.

وبذلك تم تقسيم البحث في محورين أساسيين ووفق الآتي، المحور الأول : أسباب اختلال الأمن العراقي الداخلي ، والمحور الثاني : وسائل تحقيق الأمن الداخلي العراقي

المحور الأول: أسباب اختلال الأمن العراقي الداخلي

لا يمكن بسط الأمن الداخلي بالقوة فقط ، لأن الأمن يقاس بالقدرة (قدرة الدولة وامكانياتها على ادارة المرحلة)، وهذا يؤكد أن الدول في مرحلة من مراحل تحولها تكون في أضعف حالاتها حيث يصاحب هذا التحول ارتباكات واختلالات عدة بسبب تفكك نظام قديم والشروع لمرحلة بناء نظام جديد، وهذا بدوره يولد مشاكل كثيرة للنظام السياسي فضلاً عن الخروقات الأمنية، وهناك قضايا عدة كانت السبب

الرئيس والأساس في اختلال الأمن العراقي لا سيما بعد العام 2003، ومن خلال التشخيص الدقيق لهذه الاسباب وحصرها، يمكننا عندها وضع الحلول والمعالجة الحقيقية السليمة لها ، ولتوضيح وتشخيص أسباب الخلل في الأمن العراقي لا بد من تسليط الضوء على الأسباب الحقيقية التي أدت إلى خلخلته واضعافه ويتم ذلك ووفق الآتي :

أولاً: تركيبة النظام السياسي وفلسفة الدولة

تعنى السياسة العامة بضبط العلاقات بين مختلف الفواعل على المستوى الوطني ، وينضوي في هذا المسعى الفواعل الرسميون وغير الرسميون، كما ينسحب الأمر على العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها، ويؤكد هذا التوجه الباحث (لاري ن. جيرستن) إذ يقول: « أن السياسات العامة تمتد لتشمل القرارات والالتزامات والأفعال التي تتبادر بها أو تتبناها الأطراف التي تمتلك السلطة أو النفوذ في الهيئات الرسمية للدولة، وهذه الترتيبات جميعها ليست سوى محصلة للتفاعل المستمر بين الفواعل الذين يمتلكون سلطة القرار جنباً إلى جنب مع المطالبين بإحداث تغييرات في السياسات العامة وأولئك الذين قد تتأثر مصالحهم بأية تحولات محتملة» [1].

ويعرف النظام السياسي أنه شكل من أشكال المجتمع الحاكم المتضمن في البيئة القانونية (الدستور) والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، ويعتمد جوهر النظام السياسي على الترابط بين مؤسساته وبين الجهات الفاعلة (الحكومات، والمؤسسات البيروقراطية، والأحزاب السياسية، وجماعات المصالح) التي تعمل ضمن هذا النظام، كما تحدد وظائف النظام السياسي بتحديد أهداف المجتمع ومتطلباته عبر عمليات التخطيط وصنع السياسات العامة، وتعبئة طاقات المجتمع المادية وغير المادية وتوظيفها، وتحقيق الانسجام والتعايش بين أبناء المجتمع الواحد واستيعاب الاختلافات بينهم، والعمل على رفعة المجتمع والدولة، وتوفير الحماية والأمن له بإزاحة المخاطر الداخلية والخارجية، وتطبيق القواعد القانونية والدستورية في الواقع السياسي [2] .

ويعتمد جوهر النظام السياسي على الترابط بين مؤسساته وبين الجهات الفاعلة

ويؤكد المختصون ان استقرار النظام السياسي لأية دولة يعد من أهم مقومات صعودها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إذ يتطلب تطبيق الديمقراطية وجود مدة انتقالية متدرجة في ظل التطبيق الطبيعي والطوعي حتى لا تحدث اضطرابات تدفع بالشعوب والصفوف المحيطة بالسلطة السياسية القيام بالثورة أو الانقلاب للإطاحة بالحكومة القائمة [3] .

(1) نقلاً عن : عـادل زقـاغ , قراءة في مفهوم المعضلة الامنية المجتمعية , دراســات امنية, الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية , 2019 . متاح على الموقع : https://www.politics-.

(2) الموسوعة الجزائرية , دراسات سياسية , مفهوم النظام السياسي ووظائفه وإمكاناته , 2020 . متاح على الموقع : https://www.politics-dz.com .

(3) نجاح كاظم , الصين القوة العملاقة الجديدة , (بيروت : لارسا للنشر , 2010) , ص 37 .

لذلك ان عدم الاستقرار السياسي وتصارع الثقافات والإيديولوجيات السياسية تعد من أهم العوامل التي تهدد الأمن والاستقرار، لا سيما إذا كان البنيان الاجتماعي يعضد هذه الانقسامات، كما ان الجانب الاجتماعي يمثل عصب الجبهة الداخلية لأية دولة، فالجماهير أصبحت تؤثر بشكل مباشر على السياسات الداخلية والخارجية، ويتصل المستوى الداخلي بالتهديدات القائمة أو المحتملة داخل أي مجتمع ما، وقد تكون تلك التهديدات ذات طبيعة سياسية مثل عدم الاستقرار السياسي وضعف شرعية السلطة، واتجاه الحياة السياسية إلى علاقات العنف بين مكونات المجتمع، وكثرة القوى المؤثرة في عملية صنع القرار، والتخلف السياسي، وعدم وجود مشاركة شعبية في النظام السياسي، وعدم تعميق الشعور بالولاء والانتماء السياسي، وضعف السلطة التنفيذية، وعدم وضوح الأهداف وتعارضها، فضلاً عن وجود جماعات مصالح ذات نفوذ قوي في عملية اتخاذ القرار[4].

يتطلب تطبيق الديمقراطية وجود مدة انتقالية متدرجة في ظل التطبيق الطبيعي والطوعي

(4) علاء عبد الحفيظ , الأمن القومي.. المفهوم والأبعاد , المعهد المصري للدراسات , 2020 . متاح على الموقع : https://:eipss-eg.org .

ان النظام السياسي لأية دولة يعد المفتاح الفعلي لنجاح الدولة في دورة حياتها، على اعتبار ان النظام السياسي هو روح الدولة وجوهرها، فمنه ينبثق كل شيء وهو اساس كل شيء في الدولة ، لذلك فاذا ما تم بناء هذا النظام أو تأسس بالشكل المطلوب فإن الدولة عندها تسير في المسار الصحيح والعكس بالعكس .

النظام السياسي هو روح الدولة وجوهرها, فمنه ينبثق كل شيء وهو اساس كل شيء في الدولة

والنظام السياسي العراقي بعد العام 2003 تشكل على اساس غير صحيح وفقاً لمعايير الانظمة السياسية السائدة في العالم ، فبادئ ذي بدء لا بد من عرض تركيبة المجتمع العراقي والتي تتكون من ثلاثة مكونات رئيسة، فبعد سقوط النظام السابق(صدام حسين) في العام 2003، تشكل النظام السياسي بدء بنظام الحكم في العام 2005 على اساس المحاصصة (كل شهر يحكم شخص يمثل جهة معينة) ، وبعد ذلك توالت السنين تباعاً إلى يومنا هذا بتركيبة لا تمثل الشعب العراقي وتوجهاته، تمثلت بالمكونات المشار اليها اعلاه .

والمشكلة تكمن في ان كل مكون من هذه المكونات له رؤية وتطلعات وتصور وفلسفة معينة متحكمة به وهو مقيد بها ، تقوده وفقاً لما يعتقد ويؤمن به ويتطلع اليه، وعلى هذا الأساس نرى أن هناك اختلافات كبيرة وقضايا جوهرية مختلف عليها فيما بين هذه المكونات، وان هذا الاختلاف ولد حالة من عدم الثقة فيما بين هذه المكونات، وبالنتيجة أصبح هناك شرخاً كبيراً في توحيد الرؤى والاتجاه نحو تأسيس نظام سياسي قادر على ادارة الدولة، هذه الاختلافات أصبحت السبب المباشر والرئيس في عدم الاستقرار وزعزعة النظام السياسي ، وعلى أثر ذلك شهدنا

الكثير من التظاهرات والخروقات الأمنية- بكل أنواعها وأشكالها- على مر السنين وفي المحافظات كافة من فترات الحكم .

إن ورؤية وفلسفة الدولة الناتجة عن هذه التركيبة الضعيفة الهشة قاد إلى ضعف النظام السياسي وبالنتيجة أدى إلى الاضطرابات الداخلية والانقسامات في المجتمع، وإلى الاصطفافات الطائفية والعرقية والقومية ... الخ ، وبالنتيجة أدى ذلك إلى زعزعة الأمن الداخلي وعدم الاستقرار من خلال استغلال بعض الجهات- سواء كانت منظمات ارهابية أو مجاميع مسلحة أو اصحاب الجريمة المنظمة - في الداخل أو في الخارج إلى تحقيق ما يسعون إليه ، ومن ثم أدى ذلك إلى تفشي الأمر حتى وصل الحال إلى كل مؤسسات الدولة، فحدثت الخروقات الأمنية والسرقات المالية والفساد الإداري وغير ذلك .

وهذا اثر بطبيعة الحال على رؤية الدولة وفلسفتها وانعكس ذلك على علاقات الدولة الخارجية (الاقليمية والدولية) ، فكل جهة من هذه المكونات الثلاثة ترى من خلال تصورها ان تمضي بهذا الاتجاه الذي تعتقد انه هو الاصح ، يحركها بذلك دافع المذهب والطائفة أو دافع العرق والقومية، ومن ثم غياب المصلحة الوطنية، هذه المشاكل تلقي بظلالها على جميع مؤسسات وهياكل الدولة والقضايا الحساسة منها لا سيما قضية الأمن، لذلك فإن المشكلة معقدة ومركبة ومتداخلة، معقدة بسبب عدم وجود رؤية موحدة وعدم وجود ثقة بين المكونات الأساسية للمجتمع، ومركبة بسبب تعدد الجهات الفاعلة في بناء ورسم السياسات العامة للدولة، ومتداخلة بسبب إن كل قضايا البلد متداخلة بعضها ببعض ومرتبط ببعضها الاخر، وبالنتيجة ينعكس ذلك على الأداء الداخلي وفي نفس الوقت ينعكس بالشكل السلبي على الأداء الخارجي .

ثانياً: الأمن التقليدي

ارتبط مفهوم الأمن في الدراسات السياسية تقليدياً بمفهوم الدولة التي تمثل الوحدة الرئيسة في التفاعلات الدولية، إذ يعد الأمن أحد اسباب نشأة الدولة ، فقد ميز (توماس هوبز) بين حالة المجتمع وحالة الطبيعة ، واعتبر ان الأفراد في النظام الداخلي يعيشون حالة المجتمع ، في حين تعيش الدولة حالة الطبيعة في العلاقات الدولية، وإن البحث عن الأمن دفع بالبشر إلى الانخراط في مجتمعات من خلال (عقد اجتماعي) تتخلى بموجبه عن حريتها لصالح سلطة مركزية مشتركة [5] .

وقوام الدولة هو سلطان الأمن فهو علة ابتدائها وصعودها واضمحلالها وضمور شأنها ومن ثم موتها، والأمن بيد الدولة إنما هو لترويض عالم الطبيعة الغريزي وجعله عالماً مدنياً محكوماً بنظام يشمل الجميع، وبهذا المعنى فإن الانتقال من

(5) سليمان عبد الله الحربي , مفهوم الامن : مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والاطر) , المجلة العربية للعلوم السياسية , الجمعية العربية للعلوم السياسية , بيروت , العدد (19) , 2008 , ص 10 .

حالة الطبيعة إلى التنظيم (الدولة) هو الانتقال من حالة الفوضى إلى حالة الأمن والسلام [6] .

(6) محمود حيدر, الدولة فلسفتها وتاريخها من الإغريق إلى ما بعد الحداثة , (النجف : المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية , 2018) , ص 81 .

ويعد الأمن ظاهرة مجتمعية تتفاعل في تحريكها عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية داخلية وخارجية، وتتحدد علاقة الأمن القومي بالاستراتيجية القومية إذ يشير إلى تعبئة وتوحيد موارد المجتمع ، كما يتضمن في ثناياه عدداً من الاستراتيجيات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي تسعى كل منها في مجالها إلى تحقيق الأهداف القومية، وهذه الاستراتيجيات رغم تخصصها إلا أنها تترابط فيما بينها بحكم أنها تسعى لتحقيق الأهداف ذاتها ولكن في مجالات مختلفة، ومن ثم فإن الاستراتيجية القومية تجسد مفهوم الأمن القومي بما يتضمنه من خطط ومبادئ تعكس مكوناته [7].

الأمن ظاهرة مجتمعية تتفاعل في تحريكها عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية داخلية وخارجية

(7) علاء عبد الحفيظ , مصدر سبق ذكـــره . للمزيد انظر :هاري آر.يارغر , الاستراتيجية ومحترفو الامن القومي : التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين , دراســات مترجمة , (ابو ظبي : مركز الامـــارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية , 2011) , ص ص 154-161 .

بذلك عرف (آرند براون) الأمن انه القدرة الكاملة للمحافظة على الامة وعلى كرامتها واراضيها واقتصادها وحماية مواردها الطبيعية ودستورها من أي اعتداء خارجي ، في حين عرفه (والتر ليبمان) إنه شعور الامة بالأمان طالما لم تمس قيمها الأساسية أو تتعرض للخطر، وتكون قادرة على مجابهة هذه التحديات وصيانة امنها والانتصار في الحرب، اي انه يركز على القوة العسكرية لضمان الأمن القومي[8]، اما عربياً فقد عرف الدكتور (ميلود عامر حاج) الأمن انه قدرة النظام الاجتماعي سواء كان دولة ام امة على مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية مما يؤدي إلى الحفاظ على تماسك كيانه وهويته واقليمه وتامين موارده وحرية المعتقد [9] .

(8) نقلاً عن : ميلود عامر حاج , الامن القومي العربي وتحدياته المستقبلية , مركز الدراسات والبحوث , جامعة نايف العربية للعلوم الامنية , (الرياض : دار جامعة نايف للنشر , 2016) , ص 20 .

إن عوامل التهديد تشكل جوانب الضعف في كيان الدولة ككل والنظام السياسي على وجه الخصوص، إذ يمكن أن تستغلها القوى المعادية لتهديد الأمن القومي، ويقصد بها كل ما من شأنه تهديد القيم الداخلية وفقدان ثقة الجماهير في النظام السياسي، سواء بفعل قوى خارجية أو داخلية وبالطرق المباشرة أو غير المباشرة، وتختلف عوامل التهديد من دولة لأخرى ، بمعنى إن ما يحقق الأمن القومي لدولة ما قد يهدد الأمن القومي لدولة أخرى [10] .

(9) المصدر نفسه . للمزيد ينظر : نجدت صبري ئاكرة يى ,الاطار القانوني للأمن القومي دراسة تحليلية ,(عمان : دار دجلة , 2011), ص ص45-48 .

إن من مسؤوليات الدول في المقام الأول هي حماية مواطنيها ورعاية مصالحهم، ويعتمد ذلك على مدى تحقيق نسبة عالية من الأمن عبر الحماية والاستقرار، وقضية الامن هي قضية معقدة ومركبة كما أسلفنا، تتداخل فيها كل الأطراف في تركيبة النظام السياسي تباعاً إلى قضايا عدة ،إذ ينعكس ذلك على الحياة السياسية والاقتصادية والمجتمعية، وجوهر مسؤولية الأمن بالدرجة الأساس تتمثل في

إن من مسؤوليات الدول في المقام الأول هي حماية مواطنيها ورعاية مصالحهم

(10) علاء عبد الحفيظ , المصدر السابق .

الجانب السياسي، فهو الموجه والمحرك للعناصر الأمنية، إذ تقع عليه وضع الخطط والاستراتيجيات والبدائل، وكلما كان النظام السياسي متماسكاً ومستقراً كلما كان الأمن مستقراً ومستتباً والعكس صحيح .

وتعد الخلافات السياسية من أكبر المشاكل التي لها الاثر الكبير في زعزعة الأمن وحتى في اختلال النظام السياسي برمته، إذ ينعكس ذلك سلباً على الاداء السياسي في المقام الأول ومن ثم خلق فجوة أمنية كبيرة بسبب حالة الفوضى التي يخلفها هشاشة النظام، كما إن التصارع على المكاسب والمغانم والاصطفافات الحزبية والقومية وغير ذلك، يؤدي إلى إهمال العمل المنظم لمؤسسات الدولة ومراقبة هذه المؤسسات ومحاسبتها، وبالنتيجة تحصل الخروقات الأمنية بسبب الإهمال والانشغال بالصراعات الداخلية.

كذلك من القضايا الأخرى المهمة في معضلة الأمن (الارهاب)، وهو على نوعين: ارهاب في الداخل وارهاب من الخارج، وفيما يخص الداخل فهو امتداد لتفشي فكر ارهابي متطرف يستقي افكاره ومعتقداته من الخارج، سواء من خلال التواصل بالشكل المباشر أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وهو من أخطر أنواع الارهاب على الاطلاق لتماسه المباشر بالمجتمع وتغذيته بالأفكار والمعتقدات المسمومة وتأثيره في فئة الشباب على وجه الخصوص، لا سيما استغلاله للمتخلف أو المحروم منهم، اما عن الارهاب الخارجي فهو متسلل من خارج الحدود، إذ تعد الحدود احدى اركان السيادة للدولة وان المحافظة عليه وضبطه يعد من أولويات الدولة، ولذلك وبسبب اتباع الأسلوب الأمني التقليدي نجد أن هناك الكثير من الخروقات قد حدثت لا سيما المتمثلة بالإرهاب الدولي، وعليه يجب ان نضع بعين الاعتبار الاساليب الحديثة في المراقبة والرصد والتحري وجملة العمليات الاستخباراتية وتوجيه الضربات الاستباقية والوقائية لفرض الأمن، فالعراق بموقعه الجغرافي المميز يعد محط انظار أطماع لدول عدة اقليمية ودولية لا تريد له الأمن والاستقرار، فضلاً عن انه محاط بدول لها اطماع وتوجهات مختلفة .

الارهاب الخارجي فهو متسلل من خارج الحدود، إذ تعد الحدود احدى اركان السيادة للدولة

وفيما يخص الأمن السيبراني الذي يشكل تهديداً مباشراً لما له علاقة وثيقة بالإرهاب بأنواعه عبر استخدام التكنولوجيا من قبل الجماعات الارهابية، فيجب العمل على تأمينه وحمايته من الخروقات والتسلل إلى الشبكات من قبل الارهابيين أو من قبل جهات تريد العبث بأمن الدولة واستقرارها، كما يجب العمل على تفعيله وتنشيطه والاعتماد عليه في الكثير من القضايا التي تخص الأمن.

إذ تعد القوة السيبرانية نظام متماسك يعظم من القوة المتحصلة من التناغم

بين القدرات التكنولوجية وكل من: (السكان والاقتصاد والصناعة والقوة العسكرية وارادة الدولة) وغيرها من العوامل التي تسهم في دعم إمكانيات الدولة في ممارسة الإكراه أو الإقناع، فضلاً عن أن تكلفة الحصول على القوة التي يتطلبها واقع البيئة الموضوعية أصبحت متدنية في ظل ثورة المعرفة[11]، وخير مثال على ذلك ما تقوم به الولايات المتحدة في محاولة منها لنشر قيمها الرأسمالية والثقافة* عبر استخدام وسائل التكنولوجيا، وفي هذا الصدد يرى أحد الاقتصاديين اليابانيين أنه يمكن معرفة أيديولوجية العولمة الاتصالية والإلكترونية للولايات المتحدة الأمريكية عبر أدواتها الثلاثة المتمثلة بـــــ (الإنترنيت والدولار واللغة الانجليزية) [12].

إذ يمكن استخدام مواقع الشبكات الاجتماعية في التحقيقات الأكثر حساسية[13]، فبسبب ما يشهده العصر من تطور تكنولوجي يطرح (جوزيف س. ناي) تساؤلاً بقوله: «ما الذي يعنيه أن تمارس السلطة في عالم الإنترنت في القرن الواحد والعشرين؟ إذ تقول الحكمة التقليدية إن الدولة ذات الجيوش الكبيرة دائماً هي التي تنتصر في المعارك، لكن في عصر المعلومات قد تكون الدولة (أو غير الدولة) هي التي تنتصر من خلال المعرفة» [14] .

ومن هنا فإن عملية التأثير والتأثر عبر مسارات القوة السيبرانية- التي لا بد من تفعيلها لبسط الأمن- تتمثل في عملية الانتقال للأحداث من أرض الواقع إلى الفضاء الإلكتروني إما لتصفية الصراعات أو استخدامه كوسيلة إعلام في التحريض أو العنف أو بث الكراهية، أو بانتقال وتصدير الفضاء الإلكتروني لعناصر تهديد من خلال ما يتم الاستجابة له من نشر معلومات أو صور أو فيديوهات، وهو ما يكون له تأثير كبير في شبكة العلاقات القائمة ونشر شائعات تضر بالسلام العام، عبر ما يتم نشره من خطابات تضليل للمعلومات[15]، لذلك تستخدم فرنسا على سبيل المثال الشبكات الاجتماعية لجمع المعلومات في جرائم الخطف والتحريض على الانتحار أو الكراهية العنصرية والتشهير والاتجار في المواد المخدرة وجرائم الاعتداء الجنسي على الأطفال [16].

وعليه فإن المبادئ التي ارتكز عليها المنظور التقليدي للنظام السياسي (الهرمية والسيادة والأمن والقوة) لم تصمد امام التحولات التي شهدها العصر، جراء ظهور مجال عام تتداخل فيه القيم والمصالح ويتصاعد فيه دور الدين والفرد والفاعلين من غير الدول والتحركات البشرية [17] .

لذلك غيرت الثورة الرقيمة أنماط الحياة الانسانية، واتاحت فرصاً لا محدودة للتواصل بين الأفراد في جميع أنحاء العالم، وأصبح النجاح والتقدم مرتبطين

(11) نورة شلوش, القرصنة الالكترونية في الفضاء السيبراني» التهديد المتصاعد لأمن الدول»، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية ، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية , جامعة بابل , العدد (2) , ٢٠١٨, ص 199 .

(*) عرف (فيبر) الثقافة انها: اسباغ المعنى والاهمية من وجهة نظر البشر على جزء محدود من الاحداث اللامتناهية وغير ذات المعنى في العالم , وان افضل تعبير للثقافة نراه في الحياة الدينية , وعلى الرغم من ان الثقافة هي افكار في الغالب ضمنية لا يمكن ادراكها الا من خلال عمل عاطفي للمخيلة , الا ان (فيبر) اصر على ان المعتقدات والقيم اشياء واقعية مثلها مثل القوى المادية إذ من الممكن ان تغير من طبيعة الواقع الاجتماعي . المصدر : آدم كوبر, الثقافة التفسير الانثروبولوجي , ترجمة : تراجي فتحي , مجلة عالم المعرفة , المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب , الكويت , العدد (349) , 2008 , ص 13 .

(12) وليد غسان سعيد , دور الحرب الإلكترونية في الصراع العربي الإسرائيلي , رسالة ماجستير (غير منشورة) , جامعة النجاح الوطنية , كلية الدراسات العليا , فلسطين , 2013 , ص 107.

(13) خالد حامد مصطفى, المسؤولية الجنائية لناشري الخدمات التقنية ومقدميها عن سوء استخدام شبكات التواصل الاجتماعي, مجلة رؤى استراتيجية , مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية , ابو ظبي , العدد (3) , 2013 , ص 48.

(14)Joseph S. Nye , The Future of Power, February 1, 2011. Available at: https://www.belfercenter.org/publication/future-power-0 .

(15) نورة شلوش , مصدر سبق ذكره ، ص 200 .

(16) خالد حامد مصطفى, مصدر سبق ذكره, ص 48.

(17) عادل عبد الصادق, الفضاء الالكتروني واشكاليات نظرية العلاقات الدولية, مجلة السياسة الدولية , مؤسسة الاهرام , القاهرة , العدد(200) , 2015 ,

بإبداعات وابتكار افكار جديدة والقدرة على تنفيذها [18] . ص 126 .

وعليه لا بد من العمل بجد وعلى كافة المستويات من أجل التصدي امام كل هذه التهديدات الجديدة التي طرأت على مستوى الدولة بشكل خاص والنظام الدولي بشكل عام .

الارهاب الخارجي فهو متسلل من خارج الحدود, إذ تعد الحدود احدى اركان السيادة للدولة

ثالثاً : الخلل في المواد القانونية والاخفاق في التطبيق

إذا كانت الدولة تتأسس على مبدأ السيادة ومبدأ السيادة يتولد منه القوانين، فلا بد من أن توظف الدولة العنف المنظم لتجسيد هذه القوانين، فالدولة هي الجماعة الإنسانية التي تعي أنه من حقها احتكار العنف المشروع، وبذلك تحتاج القوانين المنبثقة عن الإرادة العمومية إلى القوة لتنفذيها، فلا يعقل أن ينضبط كل الأفراد بهذه القوانين، لأن القانون يحد من رغباتهم ومصالحهم الذاتية واذا كانت الدولة أو المدنية لا تعد غير شخص معنوي تقوم حياته على اتحاد أعضائه، وإذا كانت سلامتها الخاصة أهم ما تعنى به، فلذلك وجب أن تكون قوة عامة قاهرة لترحيل وإعداد كل قسم على حد أكثر الوجوه ملاءمة للجميع، وكما أن الطبيعة تمنح كل إنسان سلطة مطلقة على جميع أعضائه، يمنح العقد الاجتماعي الهيئة السياسية سلطاناً مطلقاً على جميع أعضائها أيضاً، وهذه السلطة نفسها التي توجهها الإرادة العامة تحمل اسم السيادة [19].

إن الإرادة السيادية تولد القانون والقانون تعبير صارخ عن هذه السيادة، وعليه يصبح فرض القانون تعبيراً عن تلك السيادة، بمعنى ان علاقة الاقتضاء والتبعية الضرورة بين السيادة وصنع القوانين تفسر السبب الذي يوجب على الدولة ان تدعي ملكية قانونها، أي ان ما تتبناه يصبح لها، وتتعلق الإرادة بالقانون من جهة وتحتاج إلى العنف في تطبيق هذه القوانين من جهة أخرى [20] .

لذلك فإن الكثير من المشاكل التي يمر بها البلد سببها الخلل الكبير في المواد القانونية (الدستور)، وبما أننا في صدد الحالة الأمنية فننا نذكر في هذا الصدد ما يخص الأمن بالتحديد، فهناك خلل في المواد القانونية من جهة، واخفاق في تطبيق القوانين من جهة أخرى ، فالقانون الذي يعتمده العراق في الدعاوى على سبيل المثال هو ليس (بالنيابة)، وهنا تكمن المشكلة ، فلو كان بالنيابة (مصر على سبيل المثال) لكفانا الكثير من المشاكل ، ولما يلجأ الكثير من الناس إلى العشيرة أو القبيلة لحل النزاعات التي تنشأ فيما بينهم، إذ يعدونها أسرع طريقة من أجل أخذ حقهم، مقابل الروتين الممل والمجهد المتمثل في وزارة الداخلية ووزارة العدل (مراكز الشرطة والمحاكم)، إذ يرى الكثير من الأفراد ان في حالة الشكوى وبعدها في حالة التنازل

الكثير من المشاكل التي يمر بها البلد سببها الخلل الكبير في المواد القانونية (الدستور)

(18) بطرس بطرس غالي, السياسة الخارجية المصرية بين الشمال والجنوب : عصر التحولات الكبرى في العالم , مجلة السياسة الدولية , مؤسسة الاهرام , القاهرة , العدد (200) , 2015 , ص 7 .

(19) عبد الحليم مهورباشة , الدولة الحديثة: دراسة نقدية في المفهوم عند وائل الحلاق , مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية , جامعة الشارقة , الشارقة , العدد (2) , 2019 , ص ص 393 -394 .

(20) المصدر نفسه , ص 394 .

عن الدعوى تستغرق وقتاً كبيراً وجهداً أكبر، يصاحبها الغبن لا سيما اذا ما أقدم المعتدي برفع دعوى ضد المعتدى عليه، والقانون يقتضي في هذه الحالة بتوقيف الطرفين وعندها تضيع الحقوق فضلاً عن الوقت المطول والجهد المبذول، وعليه يرون ان الحقوق تضيع بسبب عدم تطبيق القانون لا سيما اذا كان المعتدي ذو نفوذ في السلطة، فالجهد المبذول في الشكوى (بين مراكز الشرطة والمحاكم)، والاخفاق في تطبيق القانون يضيع الحقوق، وبالنتيجة يلجأ الكثير من الناس إلى شيخ العشيرة لأخذ حقه إذ يتم ذلك بالسرعة التامة كما هو معروف للكل .

إذن الخلل في القانون وفي تطبيقه أدى إلى زعزعة الأمن والاستقرار الداخلي من الناحية الاجتماعية، (نحن هنا نشخص واقع حال البلد بمعزل عن الطروحات الزخرفية والتراتبية)، وعند عدم الاستجابة للقبيلة الأخرى يحدث الاعتداء والقتل والاطلاقات النارية، وهذا يعد خرقاً أمنياً كبيراً وسافراً في حياة الأمم والشعوب، وبالنتيجة يهدد الأمن المجتمعي، لماذا ؟ لضعف القانون وتطبيقه، ضعفه في سنه بالشكل المطلوب الذي يحل ويعالج المشكلة من الأساس وبأسرع وقت، وخلله في التطبيق، وهو بهذا تسبب من أن يذهب الأفراد إلى القبيلة لحل مشاكلهم، وكما هو معروف لدى الجميع ان جميع القبائل مسلحة وتستخدم الاسلحة الخفيفة والثقيلة وهو السائد في كل محافظات العراق لا سيما الجنوبية منها، وهو بهذا أي (القانون) قد احدث خللاً آخر بان سمح للقبائل بالتسلح وعدم محاسبتهم .

رابعاً : المجاميع المسلحة والسلاح المنفلت

تحتكر الدولة الحديثة كل وسائل العنف المنظم، فهي الفاعل الرئيس في تشريع القوانين التي يبيح لها ممارسة العنف في المجتمعات المعاصرة ، وحتى لو افترضنا أن بعض العقوبات المشروعة اليها يجب تطبيقها أو تبنيها فإنها تؤخذ كخيار للدولة وكتعبير عن ارادتها ، فالدولة هنا هي التي تقر الارادة ولها الحق في ممارسة كل أشكال العنف لتحقيق هذه الارادة [21].

(21) عبد الحليم مهورباشة , مصدر سبق ذكره , ص 395 .

فمن بين أهم واكثر المسائل الحساسة والجوهرية في موضوعة الأمن هي المجاميع المسلحة ، إذ ان هناك جهات مصلحية نفعية متغلغلة في مؤسسات الدولة ومن أجل حماية مصالحها عملت على انشاء مجاميع مسلحة توازي الدولة في تسليحها في بعض الاحيان، وربما لها ارتباطات خارجية أيضاً، تعمل على زعزعة النظام السياسي وتهديد الدولة اذا ما هددت مصالحها أو مصالح الجهات التي تعمل معها سواء في الداخل أو في الخارج .

إن حالة الفوضى والتخبط في القرار السياسي والتشتت في ادارة الدولة جعلت من البلد عرضة لكل من هب ودب سواء في الداخل أو حتى في الخارج ، ففي

الخارج على سبيل المثال نرى دولة تدخل إلى الأراضي العراقية بداعي مطاردة الارهابيين او غير ذلك ، او نشهد حضور رؤساء دول أو مسؤولين دون طلب رسمي، أو تدخلات من قبل دول مجاورة في الشأن الداخلي ، أو اعتداء من قبل دولة على مواطنين عراقيين في داخل الحدود العراقية وغير ذلك من هذه القضايا ، كل هذا الضعف والتفكك الذي يشهده البلد جعل من الأمن الداخلي هشاً، فضلاً عن الولاءات الخارجية وغياب مفهوم الوطن، بالنتيجة أدى ذلك إلى جعل الدولة عبارة عن مجاميع فئوية أو مناطقية أو تيارات أيديولوجية، الأمر الذي أدى إلى ظهور مثل هكذا جماعات مسلحة .

أصبح هناك كيان موازي للدولة يحد من سطوتها ويقيد عمل الاجهزة الحكومية في فرض الأمن والسلام

ومن ثم فإن هذه الجماعات تعد التهديد المباشر وحجر عثرة في فرض الأمن والاستقرار في البلاد ، وفي حقيقة الأمر هذا ما افرزته العملية السياسية التي نشأت وتأسست على هذا الأساس كما ذكرنا سابقاً، وبالنتيجة أصبح هناك كيان موازي للدولة يحد من سطوتها ويقيد عمل الاجهزة الحكومية في فرض الأمن والسلام، وهذه مشكلة كبيرة تعمل على اضعاف الدولة وتذهب بهيبتها، ومن ثم تخلق حالة من عدم الاستقرار واثارة الفوضى والاضطرابات و .... الخ .

المحور الثاني: وسائل تحقيق الأمن الداخلي العراقي

يتسم الأمن بعدم الثبات والتغيير تبعاً لظروف الزمان والمكان بناء على اعتبارات داخلية وخارجية ، فمفهوم الأمن ديناميكي يتطور ويتغير بالتوازي لظروف البيئة الموضوعية، ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأوضاع والعوامل المحلية والاقليمية والدولية، ويتحدد بادراك التهديد وان العلاقة بين المفهومين هي علاقة تبادل طردية، وان أي محاولة لتفسير مفهوم الأمن لا بد من ان تبدأ بتحديد مصادر التهديد، فدراسة التهديدات ينبغي التمييز معها بين عدد من العناصر بدء من مستوى وحدة التحليل الرئيسة للتهديد (الفردي والجماعي والاقليمي) وصولاً بالسياسات والاجراءات الأمنية التي يجب ان تكون متوافقة مع مصادر التهديدات وطبيعتها وأنواعها، وبين الاستراتيجيات والسياسات المقترحة لمواجهة هذه التهديدات والتعامل معها [22].

فمفهوم الأمن ديناميكي يتطور ويتغير بالتوازي لظروف البيئة الموضوعية

ومن أجل وضع حل للمعضلة الأمنية في العراق لا بد لنا من ان نكون اكثر موضوعية ودقة في تحديد التهديدات وإيجاد الحلول لها بعد تحديدها وتشخيصها، ومن الناحية النظرية فأننا قد شخصنا مواضع الخلل وأبرز التهديدات التي تخل بالأمن العراقي في المحور الأول، وسنأتي على وضع الحلول اللازمة لها في هذا المحور، وكما ذكرنا سابقاً إن المشكلة الأمنية في العراق هي مشكلة مركبة ومعقدة

(22) ابراهيم عبد القادر محمد, التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الامـن الوطني الاردني في الفترة (1999-2013) دراسة حالة, رسالة ماجستير (غير منشورة) , كلية الآداب والعلوم , جامعة الشرق الاوسط , 2013 , ص ص 29-32 .

ومتداخلة مع بعضها البعض، وعليه فإن هناك عدة اجراءات لا بد من إتباعها والأخذ بها لتحقيق الأمن في كل جوانبه، وكالآتي:

أولاً : لا يخلو بلد من تعدد وتنوع في تركيبة سكانه ، فضلاً عن ان لكل مجتمع له خصوصيته يمتاز بها ويختلف بها عن غيره، وهذا في حد ذاته يعطيه قوة لا ضعفاً وتشتتاً وتمزقاً في لحمته الوطنية، والتنوع في السكان يعد عامل وحدة وقوة من خلال تنوع الثقافات وتبادل الأفكار، وبالنتيجة ينعكس ذلك بالشكل الإيجابي على الفرد والمجتمع، وعليه يجب على مكونات المجتمع العراقي الرئيسة الثلاثة التفكير بشكل جدي في مصلحة ووحدة البلد، والتخلي عن كل أنواع التحزب والتخندق ونبذ الطائفية والقومية وكل هذه المسميات الدخيلة على البلاد .

والتنوع في السكان يعد عامل وحدة وقوة من خلال تنوع الثقافات وتبادل الأفكار

بذلك يمكن التوجه صوب الوحدة الحقيقية لا الدعائية أو الشعارات البراقة التي مزقت البلد، وبهذا تتكون رؤية موحدة وتصور مشترك شامل لكل قضايا الامة سواء كان ذلك فيما يخص الشأن الداخلي أو الخارجي، كما ان توحيد الرؤى والخطاب السياسي وبناء الثقة ينتج عنه توجه واحد بفلسفة واحدة موحدة تصب في خدمة البلد ومصلحته ، وهذا أمر في غاية الأهمية إذا ما ارادت أي دولة ان تصبح قوية، فأول شيء تقوم به هو توحيد الصفوف ونبذ الخلافات وتشكيل رأي عام موحد، وبالنتيجة تأييد شعبي كبير للقيادة الموحدة ، يتم ذلك عبر تظافر الجهود وبث روح التسامح وزرع الروح الوطنية في نفوس الناس من خلال عقد المؤتمرات والندوات وبرامج التنمية البشرية والبرامج التثقيفية المتخصصة في هذه الجوانب، والمباشرة بالإصلاحات الداخلية على كافة المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها.

توحيد الصفوف ونبذ الخلافات وتشكيل رأي عام موحد، وبالنتيجة تأييد شعبي كبير للقيادة الموحدة

كذلك الاهتمام بالشباب وتطلعاتهم، إذ ان اغلب الاعمال الاجرامية من (قتل وسلب ونهب وارهاب) يأتي من قبل العنصر الذكوري لا سيما الأعمار الصغير منها، فهذه الأعمار يمكن خداعهم بسهولة والتلاعب بعقولهم واغرائهم بشتى الوسائل، من ادمان على المخدرات وما ينتج عنها من جرائم أو من جراء تدمير افكارهم والتلاعب بها وتوجيههم بالاتجاه الخاطئ، فعامل الفقر والجوع والتخلف والبطالة كلها تسهم في تضليلهم وضياعهم من قبل جهات أو منظمات أو اشخاص معادية للنظام السياسي .

ثانياً: سحب جميع أنواع الأسلحة غير المرخصة أياً كان نوعها وأياً كان حائزها مجاميع مسلحة أو عشائر أو افراد، وهذه المسالة لا بد من حلها وبأسرع ما يمكن

إذ تعد المشكلة الرئيسة في مشكلة الأمن، إذ تهدد امن الدولة والسلم المجتمعي، كذلك لا بد من القيام بإجراءات سريعة في تصفية وزارة الدفاع من العناصر غير الرسميين الذين يطلق عليهم باللهجة الدارجة في البلد بـــــ (الدمج) ، فخراب ودمار جزء كبير من هذه الوزارة هو تواجد اعداد كبيرة من هذا النوع من المراتب، وكذلك الحال بالنسبة إلى وزارة الداخلية التي لا تختلف عن نظيرتها وزارة الدفاع في هذا الشأن .

تدريب وتأهيل وتسليح الجيش العراقي وفقاً للمعايير المعتمدة، واعادة هيكلته بالشكل الصحيح

كما يتم تدريب وتأهيل وتسليح الجيش العراقي وفقاً للمعايير المعتمدة، واعادة هيكلته بالشكل الصحيح وبناء عقيدة عسكرية سليمة مبنية على أساس الولاء للوطن، وتجهيزه بأحدث الاسلحة حتى يصبح على أهبة الاستعداد في أي وقت ولأي ظرف كان، من أجل فض الاشتباكات الداخلية ان حدثت سواء كانت (قبلية ، مجاميع مسلحة ، عصابات) ، لذلك التأكيد على مسألة الولاء للوطن قضية مهمة لا سيما في ظل التركيبة المعقدة التي نشأ وتأسس عليها النظام السياسي ، فالتأهيل المعنوي والنفسي للمقاتل مهم جداً برفع الروح المعنوية له في سبيل رفعة وعزة الوطن، وهذا يتم عبر بث الروح الوطنية للمقاتلين بكل صنوفهم ومراتبهم ، إذ إن أمن وسلامة الدولة يعتمد على المؤسسة العسكرية بالشكل الكامل (بالداخل وفي الخارج) ، لا سيما في حالة الاضطرابات الداخلية وحدوث حالة الانقسام الداخلي الذي ينشأ عنه لا سامح الله حرب اهلية تؤدي بحياة الكثير من المواطنين وانهيار النظام .

ثالثاً: حل المشكلة القبلية وبالشكل النهائي ، ويكون ذلك بالشكل الآتي : سحب جميع أنواع الأسلحة منها وبالقوة مع تطبيق القانون على المخالفين وبالشكل الصارم ، وتدخل المؤسسات الدينية بهذا الشأن واعطاء الفتاوى – من قبل كل الطوائف - بتسليم الاسلحة وحرمة التهديد بالسلاح أو المتاجرة به أو استخدامه، سن قانون جديد خاص بحل النزاعات العشائرية ووضع الديات (الكل يعرف ان المجتمع العراقي هو مجتمع عشائري، وقد شرع الله تعالى القصاص للعباد) ، ولحل هذه المشكلة يعقد مؤتمر كبير يشمل كل رؤساء القبائل في البلد مع خمسة قضاة واطراف من المؤسسة الدينية بجميع مذاهبها ورئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ، ويوقع رؤساء القبائل جميعهم على ورقة يتعهد من خلالها الكل بالالتزام بما تتضمنه ، وكالآتي : (يوكل المعتدي – أياً كان نوع جرمه – إلى القضاء والابتعاد وبالشكل النهائي عن مسالة (الدكة العشائرية والعطوة والهدنة وغير ذلك من العرف العشائري السائد في البلاد) ، ويتم الاتفاق على الية القصاص، وعلى سبيل المثال : القاتل

حل المشكلة القبلية وبالشكل النهائي

العمد يقتل ، وهذا نص في كتاب الله عز وجل ، والقتل العمد أو شبه العمد أو القتل الخطأ (بعد الاتفاق من قبل زعماء القبائل ومراجع الدين) تحدد الدية بهذا الخصوص، والجروح قصاص كما منصوص عليه في كتاب الله ، وبعد التداول بين رؤساء القبائل مع المفتيان تحدد كل الديات بشرع الله تعالى ، وبهذا يرجع الأمر برمته للقاضي، تبقى مسالة الخسائر التي ينفقها المتضرر تحددها المحكمة بالأدلة، وبذلك عندما يشتكي أي فرد على شخص معين فإن القضاء كفيل باسترداد حقه بأسرع وقت وبأتم وجه إذ تصبح الديات والقصاص موحدة في البلاد وباتفاق الكل وبالنتيجة لا احد يشعر بالظلم ، وهنا تدخل المسالة الأخرى التي لا تقل أهمية عن الأولى وهي تعديل القانون (تفعيل القانون بالنيابة) وتطبيقه كما اشرنا اليه فيما سبق.

رابعاً: المسالة الأخرى المهمة في تحقيق الأمن الداخلي تكمن في الخروج من تطبيقات الأمن التقليدية، وابتكار وسائل أخرى تتماشى والظروف الموضوعية للواقع العراقي، ويتم ذلك عبر التكنولوجيا بنصب الكاميرات ومناطيد المراقبة ورصد كل التحركات المشتبه بها، ويمكن الاعتماد أيضاً على التكنولوجيا في تحقيق الأمن والاستعانة بالمتخصصين في هذا المجال .

لذلك عني الأمن الإلكتروني بعملية وضع المعايير والإجـراءات المتخذة لمنع وصول المعلومات إلى أيدي أشخاص غير المخولين بها عبر الاتصالات وضمان أصالة وصحة هذه الاتصالات، وان هذه المظاهر تبرز استخدامات غير سلمية للفضاء الإلكتروني، وما يمثله ذلك من تهديد للأمن الإلكتروني العالمي، والبنية التحتية الكونية للمعلومات من جانب كافة الفاعلين في مجتمع المعلومات العالمي، وبالنتيجة أصبح هناك مصلحة قطرية فضلاً عن دولية في الحفاظ على أمن الفضاء الإلكتروني، على اعتبار أن أمن الدول هو جزء من الأمن الجماعي[23] .

وإذا أردنا ان نحقق الأمن الداخلي بالشكل المطلوب، فيمكن تحقيق ذلك من خلال الآتي : يتم تقسيم المناطق في كل محافظة حيث يصبح لكل 1000 وحدة سكنية مكتب داخل المنطقة يطلق عليه (مكتب معلومات المنطقة)، اتصال هذا المكتب بقائد عمليات المحافظة بالشكل المباشر وبأقرب مركز شرطة وجهاز امني، يتناوب على المكتب عدد من الاشخاص، لا أحد يسكن أو يخرج من المنطقة إلا بعلمهم ، ولا احد يزاول عمله – سواء محل أو مكتب أو شركة – إلا بعلمهم ، ولديهم بيانات كاملة عن ساكني المنطقة وشاغليها من دور سكنية ومحلات تجارية أو شركات أو مكاتب وغير ذلك، وأي أحد يأتي للسكن أو للعمل يسأل عن مكان قدومه من أي منطقة وبالمباشر يتم الاتصال بتلك المنطقة أو المحافظة ان كان من غير محافظة ويستعلم عنه، والأمر كذلك بالعكس عندما يريد الخروج

(23) عـادل عبـد الـصـادق, خطر الـحـروب "السيبرانية" عبر الفضاء الإلكتروني, مجلة الاهـرام للكمبيوتر والانترنت والاتـصـالات, مؤسسة الاهـرام, القاهرة , 2017, متاح على الموقع: http://aitmag.ahram.org.eg/News/83562 .

من المنطقة والذهاب إلى أي مكان اخرى يتم الاستعلام منه بالشكل الدقيق إلى أي مكان ذاهب عبر التواصل مع مكتب المعلومات في تلك المنطقة، كما أن لهم الحق بالاستعلام عن أي تجمعات أو تحركات مشتبه بها سواء كانت (منزل أو شركة أو محل) ، وذلك بالتعاون مع أهل المنطقة والمجلس البلدي، ومن خلال ذلك يمكن ضبط حركة الأفراد والمجتمع والكل يصبح خاضعاً للتفتيش، ويتم تحقيق ذلك ببث روح التعاون بين الجهات الأمنية والمواطن عبر نشر الوعي وتكثيف البرامج التثقيفية وعمل الندوات في تلك المناطق من قبل القادة الأمنيين والمختصين والتوجيه الإعلامي عبر قنوات التلفزيون وبرامج التنمية البشرية، وضبط مسألة الحدود بالشكل الكامل .

بث روح التعاون بين الجهات الأمنية والمواطن عبر نشر الوعي وتكثيف البرامج التثقيفية

وبالتزامن مع ذلك من الضروري أن يصاحب كل هذه الاجراءات عمليات التغيير الممنهج التي تتبناها الدولة بالدفع بالمجتمع نحو الإصلاح والتغيير والتي تتمثل بتدمير البنى الاجتماعية التقليدية، فتدمير هذه الكيانات الداخلية وتشكيل بنى اجتماعية حداثية هو بطيعة الحال الخطوة المادية الأولى في توغل الدولة، وذلك ما حدث في المثال التقليدي المعروف عند نشأة الدولة الإنجليزية والفرنسية منذ أوائل القرن الثامن عشر [24] .

(24) عبد الحليم مهورباشة , مصدر سبق ذكره , ص 396 .

والأمر الاخر المتعلق بالأمن الخارجي الذي يلقي بضلاله على الأمن الداخلي ويؤثر فيه بدرجة كبيرة ومباشرة ، ويتم ذلك بعقد اتفاقيات أمنية مع دول الجوار برعاية الأمم المتحدة من منع المتسللين والارهابيين وغيرهم، والمراقبة الصارمة لتكنولوجيا المعلومات من قبل اصحاب الاختصاص من شبكات الانترنت وغير ذلك مراقبة شديدة، لما لها من تأثير مباشر على عقول الناس عبر إشاعة الفكر المتطرف وبث روح التفرقة والكراهية والتحريض على العنف، كما يجب على الحكومة أيضاً ان تراقب الحدود المتمثلة في المنافذ والموانئ والمطارات وحتى المرائب الرئيسة في البلد، وإنزال اقسى واشد العقوبات على المخالفين، وتطبيق القانون على الكل دون استثناء أو محسوبية من أجل فرض النظام العام ومن ثم تحقيق الأمن والاستقرار .

خامساً : هناك مسالة مهمة جداً لاستتباب الأمن واستقراره في البلاد إذ تعد من أهم المسائل التي يعول عليها في تعزيز الأمن الداخلي، وهنا نقصد اساس المشكلة، بمعنى أننا إذا أردنا أن نحل جميع مشاكل البلد بما فيها المشكلة الأمنية لا بد من إيجاد حل للمشكلة من الأساس والتي تتمثل- كما ذكرنا سابقاً- في التركيبة التي تأسس عليها النظام السياسي، ومعالجة كل هذه القضايا من جذورها تكمن في

الدستور الذي يشوبه الكثير من المشاكل، إذ لا بد من وضع تعديلات جوهرية لبعض فقراته والتي من أهمها تعديل قانون الانتخابات، والذي يعد الأساس والمرتكز الذي ينتج عنه بناء الدولة والنظام السياسي بالشكل الصحيح .

ومعالجة كل هذه القضايا من جذورها تكمن في الدستور الذي يشوبه الكثير من المشاكل

هذا الموضع في غاية الأهمية اذا ما اخذ بنظر الاعتبار والعمل به بشكل جدي فهو التعديل الامثل لمسار العملية السياسية والتأسيس لنهج صحيح ، ويتم ذلك عبر الآتي :

1. سن قانون ينظم العملية الانتخابية برمتها والتي هي اساس كل شيء ويبنى عليها كل شيء فيما بعد، ويشترط في القانون ابتداء بالمرشح إذ يجب أن لا يقل عمره عن اربعين سنة، وان يكون حاصلاً على شهادة الدكتوراه حصراً في الاختصاصات الآتية فقط : (العلوم السياسية ، الاقتصاد ، القانون الدولي) ، وان يسن كذلك قانون يسمح للناخب في نفس الوقت الذي ينتخب فيه عضو مجلس النواب ان يختار (رئيس مجلس الوزراء ورئيس الدولة) بالطريقة المباشرة من قبل الشعب (في نفس اليوم ومن نفس القائمة) ، حتى نخرج من إشكالية القائمة الأكبر، وبالنتيجة فأن أياً من رئاسة مجلس الوزراء أو رئيس الدولة لا يكون تابعاً إلى جهة أو حزب معين ومن ثم ممارسة الضغوط عليه .
2. الرئاسات الثلاثة حاصلين على شهادة الدكتوراه أيضاً في الاختصاصات المذكورة اعلاه ، وبدرجة (بروفيسور) حصراً (نريد ان نؤسس لقاعدة صلبة) ، بما ان نظام الحكم لدينا هو نيابي ـ وهو من ارقى الانظمة في العالم – فإن أعضاء مجلس النواب يجب أن يكون على درجة كبيرة من التخصص لان مقدرات البلد جميعها بيد مجلس النواب، (هذه سياسة بلد وادارة دولة ورسم سياسات عامة ووضع خطط استراتيجية مستقبلية ضمن الامكانيات والقدرات المتاحة)، ومن ثم بناء علاقات اقليمية ودولية تخدم مصالح الدولة وغير ذلك من السياسات، وكل هذه الآليات تتم من خلال التخصص والادارة الحكيمة .
3. ثم يصار إلى انشاء لجنة (لجنة الخبراء) تابعة إلى مجلس النواب هذه اللجنة تشمل كافة الاختصاصات من هندسة وطب وكيمياء و ... الخ وبدرجة (بروفيسور) أيضاً - نريد ان نؤسس لشي صحيح لقيادة البلد - هذه اللجنة مكونة من فرد واحد فقط مختص يتم اختياره بدرجة عالية من المهنية والتخصص، مهمتها الرجوع إليها في حالة اذا ما حصل اختلاف في داخل مجلس النواب على شيء معين هو من ضمن اختصاص هذه اللجنة، ويتقدم الشخص المعني بتقديم بحث كامل وشامل إلى أعضاء المجلس حول هذه المسالة للبت فيها ، وأعضاء هذه اللجنة يزاول أعمالهم في جامعاتهم أو وزاراتهم (ان كانوا من وزارة الداخلية أو الدفاع) على سبيل المثال ، ويحسب لهم رواتب

تقليل عدد أعضاء مجلس النواب والوزارات وإلغاء الوزارات المستحدثة والغاء مجالس المحافظات

رمزية .

4. تقليل عدد أعضاء مجلس النواب والوزارات وإلغاء الوزارات المستحدثة والغاء مجالس المحافظات ، والاعتماد على المستشارين الاكاديميين ومراكز البحوث .
5. كذلك الحال فيما يخص الوزراء أي وزير يجب ان يكون حاصلاً على شهادة (الدكتوراه)، التخصص في الوزارة التي يتسنمها ، فكل وزير يجب ان يتوفر فيه شروط موضوعية خاصة تتمثل في (التخصص ، الادارة ، الاخلاص)، هنا نحتاج لبقية الاختصاصات في الوزارات وفي لجنة الخبراء، لا في مجلس النواب الذي يجب ان يكون اعضائه من ذوي الاختصاص الدقيق في بناء وإدارة الدولة .

الخاتمة:

إن الأمن مسؤولية الجميع يعتمد على تظافر جهود كل الجهات بعضها مع بعض ، فلا بد من التنسيق فيما بين الاجهزة الأمنية بالدرجة الأساس من جهة ومع المواطن من جهة ثانية، وكذلك بين الدولة ومحيطها الاقليمي ، فمن الضروري العمل على كافة الاصعدة وبكل الطرق الممكنة ضمن القدرات المتاحة وفقاً للإمكانيات المادية والمعنوية ، والاستعدادات الكبيرة والجاهزية العالية لمواجهة اسوأ الظروف المتوقعة، ويتم ذلك بتكثيف التدريب والتجهيز والاستعداد والجاهزية والتثقيف والفاعلية ومغادرة الاساليب الكلاسيكية والانتقال إلى الاساليب الحديثة في بسط وفرض الأمن ، ويأتي في مقدمتها العمل على تثقيف المجتمع وتطويره عبر اساليب متنوعة ومختلفة وفعالة في الوقت نفسه تتمثل في برامج التنمية البشرية ورفع مستوى التعليم والتثقيف الجماهيري وبث روح المواطنة بين الناس، بالنتيجة وعي المواطن واحساسه بالمسؤولية تجاه بلده وامنه وتعاضده مع الاجهزة الأمنية واسناده لها وهي مسالة في غاية الأهمية، فالمواطن عنصر مهم وله دور كبير وفاعل في عملية تعزيز الأمن، ومن ثم التأييد الشعبي التام للنظام واسناده في عملية استتباب الأمن واستقراره .

أيها المهتمون في الشأن العراقي وفي القضية الأمنية على وجه الخصوص، يوصي البحث بالأخذ بعين الاعتبار بكل هذه الحلول المطروحة التي تم تناولها، وان يتم النظر فيها ودراستها دراسة مستفيضة ، كما يمكن إجراء التعديلات أو الاضافة عليها من أجل التوصل إلى أفضل السبل الممكنة لتحقيق ذلك، وعندها فإننا سوف نكون في مصافي الدول الكبرى، وفي طليعة الدول المتقدمة علمياً والمتطورة تكنلوجياً بما يحققه ذلك من جراء الاستقرار الأمني، وبالنتيجة ينعكس

على واقع الحياة العامة، على الفرد والمجتمع والنظام السياسي برمته .

قائمة المصادر :

الكتب العربية :

1-محمود حيدر، الدولة فلسفتها وتاريخها من الإغريق إلى ما بعد الحداثة ، (النجف : المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية ، 2018) .

2-ميلود عامر حاج ، الأمن القومي العربي وتحدياته المستقبلية ، مركز الدراسات والبحوث ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، (الرياض : دار جامعة نايف للنشر ، 2016) .

3-نجاح كاظم ، الصين القوة العملاقة الجديدة ، (بيروت : لارسا للنشر ، 2010) .

4-نجدت صبري ئاكرة يى ،الاطار القانوني للأمن القومي دراسة تحليلية ،(عمان: دار دجلة ، 2011).

الكتب المترجمة :

1-هاري آر.يارغر ، الاستراتيجية ومحترفو الأمن القومي : التفكير الاستراتيجي وصياغة الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين، دراسات مترجمة، (ابو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2011) .

المجلات والدوريات :

1-آدم كوبر، الثقافة التفسير الانثروبولوجي ، ترجمة : تراجي فتحي ، مجلة عالم المعرفة ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، العدد (349) ، 2008 .

2-بطرس بطرس غالي ، السياسة الخارجية المصرية بين الشمال والجنوب : عصر التحولات الكبرى في العالم ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، العدد (200) ، 2015 .

3-خالد حامد مصطفى، المسؤولية الجنائية لناشري الخدمات التقنية ومقدميها عن سوء استخدام شبكات التواصل الاجتماعي ، مجلة رؤى استراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ابو ظبي ، العدد (3) ، 2013 .

4-سليمان عبد الله الحربي ، مفهوم الأمن : مستوياته وصيغه وتهديداته (دراسة نظرية في المفاهيم والاطر) ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، الجمعية العربية للعلوم السياسية ، بيروت ، العدد (19) ، 2008 .

5-عبد الحليم مهورباشة ، الدولة الحديثة: دراسة نقدية في المفهوم عند وائل الحلاق ، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الشارقة ، الشارقة ، العدد (2) ، 2019 .

6-عادل عبد الصادق ، الفضاء الإلكتروني وإشكاليات نظرية العلاقات الدولية، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، العدد(200) ، 2015 .

7-نورة شلوش ، القرصنة الالكترونية في الفضاء السيبراني» التهديد المتصاعد لأمن الدول»، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية ، جامعة بابل ، العدد (2) ، ٢٠١٨ .

الرسائل والاطاريح :

1- ابراهيم عبد القادر محمد، التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الاردني في الفترة (1999-2013) دراسة حالة ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الآداب والعلوم ، جامعة الشرق الأوسط ، 2013 .

2- وليد غسان سعيد ، دور الحرب الإلكترونية في الصراع العربي الإسرائيلي ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة النجاح الوطنية ، كلية الدراسات العليا ، فلسطين ، 2013 .

الانترنت :

1-عـادل زقـاغ ، قراءة في مفهوم المعضلة الأمنية المجتمعية ، دراسات امنية ، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2019 . متاح على الموقع : https://www.politics- .

2-عادل عبد الصادق، خطر الحروب "السيبرانية" عبر الفضاء الإلكتروني ، مجلة الاهرام للكمبيوتر والانترنت والاتصالات ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، 2017. متاح على الموقع: http://aitmag.ahram.org.eg/News/83562 .

3-علاء عبد الحفيظ ، الأمن القومي.. المفهوم والأبعاد ، المعهد المصري للدراسات ، 2020. متاح على الموقع : https://eipss-eg.org .

4-الموسوعة الجزائرية ، دراسات سياسية ، مفهوم النظام السياسي ووظائفه وإمكاناته ، 2020 . متاح على الموقع : https://www.politics-dz.com .

: Internet

19-Joseph S. Nye , The Future of Power, February 1, 2011. Available at :

https://www.belfercenter.org/publication/future-power-0 .